

## وزارة العدل

## القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد نايف إبراهيم .

وعضوية القضاة السادة

ناجي الزعبي ، محمد اليبرودي ، عادل الشواورة ، محمد ارشيدات .

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٤/٣٥٠٥

تعيين مرجع

المستدعي: وديع حنا جبرا كورو .

وكيله المحامي نضال عليّات .

بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٧ تقدم المستدعي بهذا الاستدعاء طالباً فيه تعيين المرجع  
الاستئنافي المختص لنظر القرار الصادر عن محكمة صلح حقوق المفرق في الدعوى  
رقم ( ٢٠١٢/١٦٣٨ ) بتاريخ ٢٠١٣/٩/٣٠ حيث وقع خلاف بين محكمة استئناف  
إربد ومحكمة بداية المفرق بصفتها الاستئنافية على الاختصاص لنظر الاستئناف .

## القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن المدعي وديع حنا جبرا كورو قد تقدم بالدعوى الصلحية  
الحقوقية رقم ( ٢٠١٢/١٦٣٨ ) لدى محكمة صلح حقوق المفرق بمواجهة المدعي عليها  
وزارة الصحة يمثلها المحامي العام المدني بموضوع تحديد أجر المثل لعقاره المقام على  
قطعة الأرض رقم (٧٧) حوض رقم (٧) البلد من أراضي المفرق حيث إن المدعي عليها  
تشغل مستودع أدوية مقام على قطعة الأرض أعلاه بأجرة سنوية مقدارها (٩٨٩) ديناراً  
بموجب عقد إيجار موقع في ١٩٧٧/١٠/١ وأن أطراف الدعوى لم يتوصلوا إلى اتفاق  
لتحديد أجر المثل .

نظرت محكمة الصلح الدعوى وأصدرت قرارها بتاريخ ٢٠١٣/٩/٣٠ تضمن تعديل بدل الإجارة السنوية للمأجور لتصبح الأجرة السنوية ثلاثة آلاف دينار وبواقع (٢٥٠) ديناراً شهرياً والرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة .

لم يرضَ مساعد المحامي العام المدني بالقرار فطعن فيه استئنافاً لدى محكمة استئناف إربد التي أصدرت قرارها رقم (٢٠١٣/١٤٤٧٢) تاريخ ٢٠١٣/١١/١٣ الذي يتضمن أن القرار هو صادر عن قاضي الأمور المستعجلة وأن محكمة استئناف إربد غير مختصة وأن محكمة بداية المفرق هي المختصة وإحالة الدعوى إلى محكمة بداية المفرق بصفتها الاستئنافية .

سجلت الدعوى أمام محكمة بداية المفرق بصفتها الاستئنافية بالرقم ( ٢٠١٤/٥٢ ) وبتاريخ ٢٠١٤/١/١٣ أصدرت قرارها المتضمن عدم اختصاص محكمة بداية المفرق بصفتها الاستئنافية بنظر هذا الاستئناف.

تقدم المدعي وديع حنا جبرا كورو بهذا الطلب لتعيين المرجع المختص بنظر الدعوى رقم ٢٠١٢/١٦٣٨ استئنافاً لوقوع خلاف بين محكمة استئناف إربد ومحكمة بداية المفرق بصفتها الاستئنافية على الاختصاص .

وحيث إن التنازع على الاختصاص بين المحكمتين هو تنازع سلبي فإن محكمتنا صاحبة الاختصاص بنظر هذا الطعن عملاً بأحكام المادة ( ١/٣٥ ب) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

وفي ذلك نجد إنه ومن الرجوع إلى المادة ( ١٠/٣ أ) من قانون محاكم الصلح المعدل رقم ( ٢٠٠٨/٣٠ ) نجد إنها نصت على :  
(١/٣) : تستأنف إلى محكمة البداية الأحكام الصلحية الحقوقية التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها ألف دينار والقرارات الصادرة عن قاضي الأمور المستعجلة في الدعاوى الصلحية الحقوقية .

ب. تستأنف الأحكام الصلحية الحقوقية الأخرى إلى محاكم الاستئناف .

كما نجد إن هذه الدعوى ليست من الدعاوى الصادرة عن قاضي الأمور المستعجلة كما ورد وبقرار محكمة استئناف إربد ولكنها دعوى صلحية حقوقية للمطالبة لتحديد بدل أجر المثل لمأجور بما يتناسب وأجر المثل ونجد إن محكمة الصلح أجرت خبرة لتقدير بدل أجر المثل وقد قدرت الخبرة أجر المثل الشهري للمأجور بمبلغ (٢٥٠) ديناراً ومبلغ (٣٠٠٠) دينار سنوي فيكون القرار الصادر عن محكمة الصلح بتقدير أجر المثل يتجاوز مبلغ (١٠٠٠) دينار المنصوص عليه في المادة ( ١٠/٣/أ) الذي يخضع الطعن فيه إلى اختصاص محكمة استئناف إربد حسب أحكام المادة (١٠/٣/ب) فتكون محكمة استئناف إربد هي المختصة .

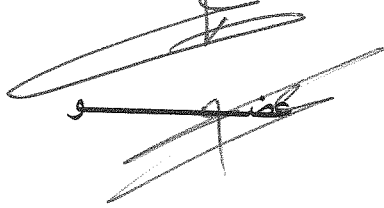
لـ هذا نقرر اعتبار محكمة استئناف إربد هي المختصة بنظر هذا الطعن .

قراراً أصدر بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ١١/١٢/٢٠١٤ م.

القاضي المترئس

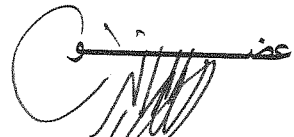


عضو



عضو

عضو



رئيس الديوان

دقق / ف. أ.

